



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية
- (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● منظمة مرصد الطاقة العالمي، مصر أكبر منتجي طاقتي الرياح والشمس في المنطقة^١.

- أشارت منظمة مرصد الطاقة العالمي، إلى إن مصر تصدر دول المنطقة في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وأوضحت أن تعد مصر قوة إقليمية كبرى في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث تولد المشاريع ذات الحجم الصناعي قدرات إجمالية تصل إلى ٣,٥ جيجاوات سنوياً، وبذلك تتفوق مصر على أي دولة عربية أخرى، وتتجاوز الإمارات التي تحل في المرتبة الثانية بما يقرب من ١ جيجاوات.
- وأضافت المنظمة أن مصر حالياً "رائدة الرياح في المنطقة"، بقدرات حالية تبلغ ١,٦ جيجاوات. وفيما يتعلق بالطاقة الشمسية، فإن مصر تنتج ١,٩ جيجاوات، إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد دولة الإمارات، التي تنتج نحو ٢,٦ جيجاوات من الطاقة المتجددة من أشعة الشمس.
- وأوضحت المنظمة أن تبلغ الطاقة المتجددة الإجمالية المنتجة من مشروعات الشمس والرياح ذات الحجم الصناعي في جميع أنحاء المنطقة حالياً ١٢ جيجاوات فقط، ولكن هذا الرقم قد ينمو بأكثر من ستة أضعاف ليصل إلى ٧٣ جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٠ إذا تم تنفيذ جميع المشاريع المخططة.
- وأشارت المنظمة الدول الغنية بالنفط ذات الطاقة المتجددة الضئيلة حالياً مثل سلطنة عمان والجزائر والكويت لديها خطط كبيرة للتحويل إلى مصادر الطاقة المتجددة من خلال مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية الضخمة، بينما يسعى المغرب أيضاً إلى أن تصدر إنتاج الطاقة المتجددة بالمنطقة، ويخطط المغرب لإضافة نحو ١٥,٣ جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٠، ما قد يجعله في صدارة الترتيب بقدرات إجمالية لطاقة الشمس والرياح تبلغ نحو ١٦,٣ جيجاوات.
- ويتوقع التقرير تراجع مصر إلى المركز الخامس بحلول عام ٢٠٣٠ بإجمالي ٦,٨ جيجاوات من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وهو ما يقرب من ضعف قدرتنا الحالية، ولكن ليس بما يكفي لمواكبة تلك الدول الأربعة الجدد. ومع ذلك، فإن القدرات الإضافية البالغة ٣,٣ جيجاوات ستعمل فعلياً بحلول عام ٢٠٢٤، وتشير التقديرات إلى أن مشاريع الرياح المرتقبة في مصر ستجلب قدرات جديدة بنحو ٢,٣ جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٠، مع وجود نحو ٧٥٠ ميغاوات منها قيد الإنشاء أو التطوير بالفعل، والباقي جرى الإعلان عنه ولكن لم ينفذ بعد.
- وأوضحت منظمة مرصد الطاقة العالمي، أن على الجانب الأخر استثمر اللاعبون من الخليج بشكل أكبر في قطاع الطاقة المتجددة المحلي لدى مصر في الأسابيع الأخيرة، إذ تسعى الدولة من أجل المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وسط التقلبات العالمية، حيث أعلنت شركة فاس للطاقة التابعة لمجموعة الحكير السعودية مؤخرًا أنها تخطط لاستثمار نحو ٤٥٠ مليون دولار في إنشاء محطة شمسية بقدرة ٥٠٠ ميغاوات، وأشارت شركتنا أكوا باور السعودية وحسن علام القابضة الشهر الماضي إنهما ستطوران محطة رياح بقدرة ١,١ جيجاوات في خليج السويس، وسيكون المشروع البالغة تكلفته ١,٥ مليار دولار أحد أكبر مزارع الرياح البرية في العالم، والأكبر في الشرق الأوسط.
- وأضافت الوكالة الدولية للطاقة أن من المقرر أن يرتفع إجمالي قدرات الطاقة المتجددة في مصر بنحو ٦٨% أو ٤ جيجاوات خلال السنوات الخمس المقبلة، سيرفع ذلك إجمالي قدرات البلاد الطاقة المتجددة إلى نحو ١٠,١ جيجاوات من ٦,١ جيجاوات حالياً، بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوي والطاقة الكهرومائية.

¹ <https://enterprise.press/ar/stories/2022/07/19/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC%D9%8A-%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%B3-%D9%81%D9%8A-%D8%A7/>

• مدير شركة مايكروسوفت: الحكومة المصرية تولى أهمية كبيرة لتوفير بنية رقمية معلوماتية مؤمنة².

- أشارت الأستاذ / ميرنا عارف، مدير عام شركة مايكروسوفت، إلى إن مصر شهدت خلال السنوات الأخيرة توجهاً غير مسبوق نحو التحول الرقمي، وبات التحول الرقمي ضمن أهم ركائز الدولة بما فيها من شركات تطمح لدفع النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار والاستدامة، فتعتبر مصر ضمن الدول السبّاقة للتحول الرقمي حيث تسعى الحكومة إلى بناء اقتصاد معرفي ومجتمع رقمي يسهم في تحقيق غايات التنمية المستدامة ودفع عجلة التنمية وتحسين الخدمات مما يعزز ثقة المواطن ويعلي من قيم الحوكمة وذلك اتساقاً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية مصر الرقمية.
- وأضافت أن في ظل جهود الدولة المصرية الرامية إلى تنفيذ مشروعات بناء مصر الرقمية وتطوير البنية التحتية للاتصالات، تبذل الحكومة المصرية جهوداً حثيثة في توفير بنية معلوماتية رقمية مؤمنة حيث تولى اهتماماً كبيراً بتأمين البيانات وفقاً للاستراتيجية الرقمية للأمن السيبراني وذلك من خلال وضع منظومة فعالة لحماية أمن الفضاء السيبراني وبناء القدرات الوطنية المتخصصة في هذا مجال.
- وأوضحت أن مع توسع مستوى التهديدات المرتبط بهذه التطورات، تزداد كثافة وخطورة الهجمات السيبرانية وتشهد مصر حالياً زخماً في مجال أمن المعلومات والشبكات، متزامناً مع الاهتمام الدولي بأمن المعلومات وسط تزايد الهجمات الأمنية على البنية التحتية والشبكات، وهذا جعل بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والمنندى الاقتصادي العالمي يضعوا المخاطر السيبرانية في صدارة المخاطر النظامية التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي.

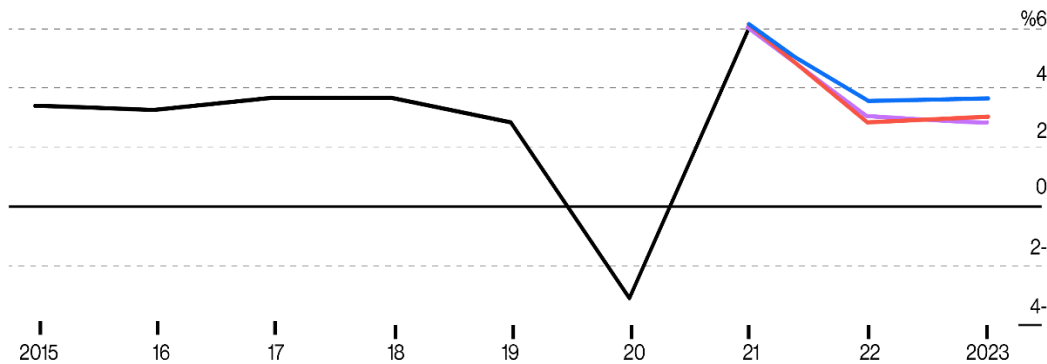
• صندوق النقد يخفض توقعاته للنمو العالمي³.

- يعتزم صندوق النقد الدولي خفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي "بشكل ملحوظ" في مراجعة هذا الشهر، وسط معاناة وزراء المالية حول العالم مع قائمة خيارات تتقلص كل يوم أكثر لمعالجة المخاطر المتفاقمة.
- وأشارت سبيلا بازارباسيوغلو، مديرة إدارة الاستراتيجية والسياسات والمراجعة في الصندوق إلى إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، وتباطؤ تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة، والتفشي المستمر لجائحة كورونا، وتباطؤ نمو الصين، كلها أمور تجعل الوضع "أكثر صعوبة" بالنسبة لصناعات السياسات، وأضافت أن "الاقتصاد العالمي يشهد صدمة تلو الأخرى بالفعل".
- ويشير الرسم البياني إلى توقعات صندوق النقد الدولي للاقتصاد العالمي:

صندوق النقد الدولي يخفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي "بشكل ملحوظ"

توقعات البنك الدولي (يونيو) / توقعات صندوق النقد (أبريل) / الناتج المحلي الإجمالي العالمي (على أساس سنوي)

توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يونيو)



Bloomberg

المصدر: بلومبرغ، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

² <https://www.youn7.com/story/2022/6/14/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D9%8A%D9%83%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%88%D9%81%D8-AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9/5802043>

³ <https://www.asharqbusiness.com/article/39674>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تصدر سلسلة تقارير تستعرض خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي (٢٠٢٣/٢٢):٤.

- أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، سلسلة التقارير السنوية التي تستعرض خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي (٢٠٢٣/٢٢).
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن توجهات خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٢، ومُستهدفاتها وبرامجها التنموية، والتي تم صياغتها وفقاً لنهج تشاركي يضمن التنسيق والتعاون بين جميع شركاء التنمية، تأتي في إطار مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠".
- وأشارت أن الخطة تولي الاهتمام بالقضايا التنموية المحورية، وبالمستجدات المحلية والإقليمية والدولية، خصوصاً في ضوء الانعكاسات المتوقعة للأزمات العالمية والأحداث الجيوسياسية الراهنة، موضحة أن الخطة تبنت أهدافاً رئيسية يتركز كلٌّ منها على عدّة توجهات استراتيجية، مشيرة إلى أولى تلك التوجهات والذي تمثل في هدف بناء الإنسان المصري وتحسين جودة حياة المواطن؛ تنفيذاً للمبادرات الرئاسية التي تستهدف تحقيق التنمية الريفية المتكاملة في إطار مبادرة حياة كريمة، والتطبيق المرهلي لنظام التأمين الصحي الشامل، والتطوير التكنولوجي لمنظومة التعليم والارتقاء بالخدمات الأساسية للمواطنين، مضيفه أن ذلك إلى جانب تكثيف الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي، وتوفير سُبل المساندة المالية للفئات الاجتماعية منخفضة الدخل، وللمرأة المعيلة ولذوي الهمم، فضلاً عن المتابعة الدقيقة للبرامج التنفيذية لخطة تنمية الأسرة المصرية.
- وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن التوجهات الاستراتيجية التي ارتكزت عليها أهداف الخطة تضمنت كذلك تفعيل البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، فضلاً عن تدعيم التنافسية الدولية للاقتصاد المصري، بتعزيز ركائز الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الرقمي والتحرك صوب الاقتصاد الأخضر تنفيذاً لسياسات الدولة وبرامج الحكومة التي تستهدف التصدي للتغيرات المناخية وانعكاساتها على النظام البيئي وعلى الاقتصاد الوطني، وذلك مع استضافة مصر لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ القادم COP27، متابعه أن الخطة تبرز حرص مصر على تبني المبادرات الحكومية الداعمة للنمو الأخضر المستدام لشكل استثماراتها نسبة ٤٠% من إجمالي الاستثمارات العامة في عام الخطة، مقابل ٣٠% في الوقت الراهن، وصولاً إلى ٥٠% بحلول عام ٢٠٢٥/٢٤، مضيفه أن التوجهات تضمنت تعزيز توجه الدولة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في الجهود الإنمائية بإتاحة مزيد من فرص الاستثمار وتوفير التسهيلات اللازمة لتحسين بيئة الأعمال وخفض تكلفة المعاملات.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، أن الخطة قدرت معدل النمو لعام ٢٠٢٣/٢٢ بنحو ٥,٥%، ما يمثل معدلاً مُحَقَّقًا مُقارَنة بتوقعات المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري المُرتفعة التي تُقارب ٦%، وكذلك مُقارَنة بالمعدل المُحَقَّق في عام ٢٠٢١/٢٠ والبالغ ٣,٣%، وتابعت أن كل تلك المعدلات تأتي استمراراً للاداء التنموي الإيجابي والمتميز للاقتصاد المصري في الأعوام الأخيرة مقارنة بغالبية دول العالم التي تدور مُعدلات نموها حالياً بين ٣% و ٤%، موضحة أنه من المقدر أن يصل الناتج المحلي الإجمالي في عام الخطة إلى نحو ٩,٢٢ تريليون جنيه بالأسعار الجارية، بنسبة نمو ١٦,١% عن ناتج العام السابق والبالغ نحو ٧,٩٤ تريليون جنيه، كما يُقدَّر الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بنحو ٨,٤ تريليون جنيه في عام الخطة ٢٠٢٣/٢٢.
- وأكدت أن خطة التنمية المطروحة بالوثيقة تتسم بالطموح باستهدافها معدل نمو اقتصادي ٥,٥% وذلك في ظل ظروف عدم اليقين بتطورات الجائحة وتداعياتها، وزيادة معدل الاستثمار إلى ١٥,٢%، واحتواء معدل التضخم ليستقر عند ١٠% ومعدل البطالة ليُصبح في حدود ٧,٣% وتواصل تراجع معدل الفقر إلى ما دون ٢٥%، متابعه أن خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ تستهدف إحداث طفرة استثمارية كبيرة، حيث أنه للعام الثاني على التوالي تتجاوز الاستثمارات المقدرّة التريلليون جنيه، لتُسجَل نحو ١,٤ تريليون جنيه بالمقارنة باستثمارات مُتوقَّعة لعام ٢٠٢٢/٢١ قدرها ١,٢ تريليون جنيه، بنسبة نمو تُناهز ١٦,٧%.
- وأشار تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن معدل النمو الاقتصادي المُرتفع المُستهدف في خطة عام ٢٠٢٣/٢٢ يقترن بمواصلة العمل لتحقيق الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الحكومة، والمتمثل في زيادة مستوى التشغيل وخفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها.
- وأوضح التقرير أن الخطة تهدف إلى توسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لتصل إلى ٩٠٠ ألف فرد، مع الإبقاء على مُعدلات البطالة في حدود ٧,٣%، وتحقيقاً لذلك، تُواصل الحكومة تطبيق حزم الحوافز والمبادرات المعنوية بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى مواصلة تحسين كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والذي يستهدف تطوير منظومة التعليم التقني والفني والتدريب المهني وتفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال، بهدف تحقيق التوافق بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل.

وأضاف تقرير وزارة التخطيط أنه من المُستهدف تخصيص نحو ١,١ تريليون جنيه كاستثمارات عامة بنسبة ٧٩% من إجمالي الاستثمارات، حيث راعت الخطة تحقيق هيكل مُتوازن للتوزيع القطاعي للاستثمارات العامة، بتوجيه نحو ٢٨,٢% من الاستثمارات العامة للقطاعات السلعية (من زراعة واستخراجات وصناعة تحويلية وطاقة وتشبيد وبناء)، ونحو ٤٢,١% من الاستثمارات العامة للقطاعات المعنوية بالخدمات الإنتاجية (نقل وتخزين وتجارة جملة وتجزئة)، مُقابل ٢٩,٧% للأنشطة الاجتماعية من تعليم وصحة وخدمات شباب ورياضة وغيرها.

وأوضح تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن خطة العام المالي (٢٠٢٣/٢٢) تتضمن وللمرة الأولى قسماً خاصاً يتناول دور الخطة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١ - ٢٠٢٦)، التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية في سبتمبر ٢٠٢١، وذلك من خلال الربط بين المشروعات والبرامج والمبادرات التنموية التي تستهدفها الخطة والمحاور الرئيسة للاستراتيجية، وبخاصة تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الهمم والشباب وكبار السن، خصوصاً وأن الدولة المصرية تنتهج مبدأ الحق في التنمية كحق أساسي من حقوق الانسان.

• الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، نخطط لسد الفجوات التنموية بين المحافظات.

أكدت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خلال تمثيلها مصر في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بالأمم المتحدة، أهمية السعي المستمر للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المرونة الاقتصادية وإعادة البناء بشكل أفضل، وأهمية مواصلة القيادة من أجل استجابة أكثر فعالية للآزمة العالمية الحالية بجميع جوانبها المعقدة والمتعددة الأوجه.

وأشارت إلى أن الحكومة المصرية تعمل بجد من أجل تسريع تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠، موضحة أنه تم اتباع النهج التشاركي في وضع الرؤية وتحديثها؛ لضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة، لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في كل المجالات.

أضافت أنه استرشاداً بهذا المبدأ والتزاماً بتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وخطة ٢٠٣٠ الأممية للتنمية المستدامة، واللتان تركزان على الجانب الاجتماعي في كل برامج التنمية فقد أعطت مصر الأولوية لمعالجة الفجوات التنموية على مستوى المحافظات للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، مؤكدة أن توطيد أهداف التنمية المستدامة يجب أن يكون مبدأ إرشادياً لبناء اقتصاد ومجتمع أكثر مرونة قادراً على تحمل الصدمات السلبية غير المتوقعة مثل جائحة COVID-19. كما أشارت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى أنه ولأول مرة في مصر والمنطقة، تم إصدار ٢٧ تقريراً لتوطيد أهداف التنمية المستدامة في ٢٧ محافظة مصرية، لمتابعة أداء تلك المحافظات في ٣٢ مؤشرًا لـ ١١ هدفًا من أهداف التنمية المستدامة.

وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى مبادرة "حياة كريمة" التي تهدف إلى تنمية مجتمعات ريفية مستدامة في مصر، وتقليل معدلات الفقر والبطالة متعددة الأبعاد، مشيرة إلى أنها تعد أكبر مشروع تنموي من نوعه بميزانية تتجاوز ٤٥ مليار دولار ويغطي ٥٨% من إجمالي سكان مصر.

وأكدت خلال كلمتها أن الحفاظ على البيئة يأتي على رأس أولويات مصر الوطنية لخطط التعافي المستدام، موضحة أن التحديات البيئية لا تعتبر مجرد حقيقة لا يمكن دحضها، ولكنها كشفت أيضاً عن أوجه القصور الحالية في هيكل التمويل المتاح للبلدان النامية من أجل التحول الأخضر.

أضافت الدكتورة هالة السعيد أنه في إطار استضافة مصر لقمة المناخ COP 27 بشرم الشيخ في نوفمبر المقبل، فإنه من الأهمية أن تتحد جميع الأطراف لإظهار التزامها فيما يتعلق بالتكيف وتمويل المناخ، مؤكدة أن مصر عازمة على لعب دور رائد في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ.

• وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، يوجد أهداف لمنظومة متكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية بالدولة.

كشفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، عن أنه إيماناً بأهمية التطوير الدائم لمناهج وأدوات وآليات الخطط التنموية، وتماشياً مع الالتزامات الدولية لمصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية، واتساقاً مع متطلبات تطوير وتحديث رؤية مصر ٢٠٣٠، جاء تطوير منظومة الخطة على رأس أولويات الوزارة في الوقت الراهن ليتضمن تطوير المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية والتي تُعرف بأنها ذلك النظام الإلكتروني المتكامل الذي يربط وحدات الحكومة العامة التي تقوم بإعداد ومتابعة الخطط القومية والقطاعية والمكانية، في ضوء أهداف التنمية المستدامة، وذلك لطلب الاستثمارات ومتابعة تنفيذها وتقييم أدائها التنموي.

وأوضحت وزارة التخطيط أنه تهدف هذه المنظومة إلى تحقيق ما يلي:

١- أولاً: ربط أهداف التنمية المستدامة الأممية وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ ببرنامج عمل الحكومة

⁵ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1316&lang=ar>

⁶ <https://gate.ahram.org.eg/News/3610430.aspx>

المصرية، وكذا بكل المشروعات التنموية التي تنفذها جهات الإسناد في مصر.

٢- ثانياً: تمكين كل جهات الإسناد الرئيسية والفرعية من صياغة خططها التنموية وتقديم مقترحات تلك الخطط من خلال الاستثمارات الإلكترونية لطلب التمويل والتي تتلاءم مع طبيعة جهات الإسناد المختلفة، حيث تم تبسيط وتسهيل تلك الاستثمارات لتتم تعبئتها بالأسلوب الذي يساعد هذه الجهات على تقديم مشروعاتها في صورة متكاملة.

٣- ثالثاً: تكوين اللجنة الرئيسية في بناء البنية المعلوماتية حول المشروعات المقترحة لكل جهات الإسناد، بما يخدم أهداف التنمية المستدامة الأممية، ورؤية مصر ٢٠٣٠ بأهدافها ومؤشرات قياس أدائها، وكذلك برنامج عمل الحكومة بما يسهل من عملية متابعتها.

٤- رابعاً: إتاحة قدر كبير من الشفافية في عملية اختيار المشروعات المدرجة ضمن خطة التنمية المستدامة للدولة من خلال توحيد معايير الحكم على المشروعات والمفاضلة فيما بينها، كما تمكن قاعدة البيانات المتاحة من إعداد وتطوير خطط اقتصادية للأقاليم السبعة لمصر، كما تسمح للمواطن أن يتعرف من خلالها على كل المشروعات القائمة بنطاق إقليمه أو محافظته أو حتى المدينة والحي، القسم أو القرية، الشياخة التي يقطنها.

● السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء، الناتج المحلي الإجمالي لمصر يتضاعف بأرقام غير مسبوقه^٧.

أكد السيد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، أن الدولة حريصة كل الحرص على زيادة دخل المواطن المصري، مبيناً أن دخل المواطن في أي دولة في العالم لا يزيد إلا بزيادة الناتج المحلي للدولة كلها والناتج المحلي يزيد من خلال امتلاكها موارد طبيعية ضخمة أو معادن نفيسة، ومصر حتى الآن لا تمتلك موارد طبيعية كافية تستطيع الاعتماد عليها في زيادة الناتج المحلي، ولكن البديل الآخر الذي لجأت إليه دول كثيرة هو التوسع في عملية النمو والإنتاج من خلال تنفيذ المشروعات التنموية الكبيرة لتحقيق طفرة في مستوى جودة الحياة للمواطن وتحقق الخدمات والتنمية والبنية الأساسية الجيدة.

وأوضح أن هذا هو المنهج الذي تتبعه مصر على مدار الـ ٤ أو ٥ سنوات الماضية؛ وهو ما جعل الناتج المحلي الإجمالي لمصر يتضاعف بأرقام غير مسبوقه خلال الفترة الماضية، أخذاً في الاعتبار الزيادة السكانية الموجودة، منوهاً بأن مستوى دخل المواطن المصري ونصيبه من الناتج المحلي الإجمالي يزداد على الرغم من الزيادة السكانية، وهو ما يؤكد ضرورة زيادة المشروعات التنموية الكبيرة لتحسين حياة المواطن المصري.

وشدد الدكتور رئيس مجلس الوزراء على أن مشروع "حياة كريمة" هو من أهم المشروعات التنموية الكبرى في مصر؛ لأنه يحقق كل المعادلات الخاصة بعملية التنمية الشاملة والمتكاملة، حيث يخدم ٦٠ مليون مواطن في الريف المصري ويحقق لهم مستوى جودة عالي لحياة لائقة، كما يعمل على توفير فرص عمل كبيرة جداً على المستوى المحلي، وأوضح أنه في عام ٢٠١٤ كان معدل البطالة ١٣%، واليوم أصبح أقل من ٧,٥% على الرغم من كل التحديات التي تواجهها الدولة المصرية وكل هذا لم يكن يتحقق إلا من خلال المشروعات التنموية الكبيرة التي تنفذها الدولة المصرية.

وأوضح أن المشروعات التنموية التي تنفذها الدولة لا تعمل على توسيع الرقعة المعمورة لمصر فحسب، ولكنها توفر ملايين من فرص العمل للشباب المصري.. مشيراً إلى أن الدولة أعلنت عن خططها للإصلاحات الهيكلية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات العامة، كما أعلنت عن حزمة كبيرة جداً من الحوافز في قطاع الصناعة، مؤكداً إصرار الحكومة نمو هذا القطاع بقفزات كبيرة جداً خلال السنوات الثلاث القادمة؛ لزيادة نسبة الصادرات لأنه لا بديل لمصر غير زيادة الصادرات وتعميق الصناعة داخلياً؛ من أجل تقليل الفجوة من العملة الصعبة.

● السيد الدكتور / مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، نتابع أداء البورصة لتفعيل برنامج الطروحات الحكومية وتنفيذ وثيقة ملكية الدولة^٨.

أكد السيد الدكتور / مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، حرص الحكومة على متابعة أداء السوق المصرية وتفاعلها مع الاضطرابات التي تشهدها الأسواق العالمية بسبب التداعيات السلبية للأزمات العالمية الراهنة، بهدف اتخاذ الخطوات المناسبة لتفعيل برنامج الطروحات الحكومية وتنفيذ وثيقة ملكية الدولة، لتحقيق المستهدفات من تعظيم الاستثمار الخاص المحلي وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأشار إلى ما توليه الحكومة من أهمية خاصة لتعزيز أداء البورصة المصرية وتنشيطها وتشجيع الاستثمار المؤسسي فيها، وتحسين بيئة التداول، وزيادة المعروض من الشركات المقيد لها أوراق مالية، بما يجذب مزيداً من الاستثمارات من الداخل والخارج، ومن ثم يدعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأوضح أن قد وافق مجلس الوزراء على تأهيل شركة "وطنية" لبيع وتوزيع المنتجات البترولية، والشركة الوطنية للمشروعات الإنتاجية "صافي"، التابعتين لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية؛ تمهيداً للطرح بالبورصة،

⁷ <https://alborsaanews.com/2022/07/14/1558034>

⁸ <https://alborsaanews.com/2022/07/21/1560065>

كما وافق مجلس الوزراء على تعاقده صندوق التنمية الحضرية مع بنك التعمير والإسكان، للقيام بأعمال تقديم خدمة الحجز الإلكتروني، وإتمام إجراءات التعاقد، وتحصيل دفعات تحت الحساب للوحدات المخصصة، وإمسك حسابات العملاء المتعاقدين، وتحصيل الأقساط لصالح الصندوق، وذلك فيما يخص وحدات المرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية الخاصة بمشروع التطوير العمراني لعواصم المحافظات والمدن الكبرى، والتي تقدر بنحو ١٠٠ ألف وحدة سكنية، تضم مجتمعات عمرانية حضرية متكاملة للمستفيدين، حيث تأتي هذه الخطوة في إطار الحرص على الاستفادة من خبرة بنك التعمير والإسكان كأحد البنوك المتخصصة والرائدة في مجال الإسكان والتنمية العمرانية، من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية، بالإضافة إلى التوسع الجغرافي لفروع البنك على مستوى الجمهورية الذي يصل عددها لأكثر من ١٠٠ فرع.

• الدكتور / عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ١٦ % معدل نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات^١.

أكد الدكتور / عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن تنامي الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أصبح أمراً حتمياً لبناء مجتمعات رقمية حول العالم؛ موضحاً أنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء العالم نحو ٤,٥ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠٢٢، بزيادة ٥٪ عن عام ٢٠٢١؛ مؤكداً أنه في إطار بناء مصر الرقمية ستبلغ الاستثمارات الحكومية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ حوالي ٢٢,٨ مليار جنيه بنسبة نمو تصل إلى ٢٢٪؛ بما يؤكد أن الدولة المصرية تؤمن بتوجيه استثمارات بشكل متزايد لتحقيق التحول إلى مجتمع رقمي متكامل؛ مشيراً إلى ارتفاع مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث يعد هو الأعلى نمواً في مصر لمدة ٣ سنوات متتالية بمعدل نمو يصل إلى ١٦٪.

وأشار إلى ثقته الكاملة في قدرة الشباب المصري على تطوير التكنولوجيا للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع المصري والإقليمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، مؤكداً على حرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على إعداد قاعدة من الكوادر البشرية الرقمية في كافة علوم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال استراتيجية التدريب التقني التي يتم تنفيذها وفقاً لمنهج هرمي باستثمارات ١,١ مليار جنيه لتدريب ٢٠٠ ألف متدرب خلال العام المالي الحالي، بزيادة في الميزانية بنحو ٢٢ ضعف وزيادة في أعداد التدريب بنحو ٥٠ ضعف مقارنة بما كانت عليه من ٣ أعوام؛ لافتاً إلى جهود الوزارة لتشجيع الاستثمار في الشركات الناشئة، حيث بلغ حجم الاستثمارات في الشركات الناشئة عام ٢٠٢١ نحو ٤٩٠ مليون دولار بمقارنة بـ ١٩٠ مليون دولار عام ٢٠٢٠.

وأوضح أن المرحلة الأولى من مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة تضم مركز للإبداع والبحث والتطوير متخصص في تصميم الإلكترونيات سيضم مجموعة ضخمة من الشركات العاملة في هذا المجال، وكذلك مركز للبحث والتطوير يضم معامل على أحدث التقنيات العالمية لتنفيذ مشروعات تطبيقية في مجالات هامة مثل الزراعة الذكية والخدمات الصحية، بالإضافة إلى جامعة مصر للمعلوماتية التي تعد أول جامعة متخصصة في علوم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الشرق الأوسط وأفريقيا، كما تضم المدينة مركز ابتكار التكنولوجيات المساعدة، بالإضافة إلى مركز للتدريب وحاضنة للشركات الناشئة ضمن خطة نشر مراكز إبداع مصر الرقمية في المحافظات والتي سيتم من خلالها تنفيذ العديد من الأنشطة منها إقامة محافل للتشبيك بين الشباب والمستثمرين.

وأضاف أن مصر تصدر ترتيب دول أفريقيا في متوسط سرعة الإنترنت الثابت؛ موضحاً الجهود المبذولة لتدعيم البنية التحتية المعلوماتية ومد كابلات الألياف الضوئية في قرى المرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة بكلفة استثمارية تصل إلى ٥,٨ مليار جنيه، كما تم طرح نطاقات ترددية للشركات المشغلة للمحمول بالإضافة إلى العمل على زيادة عدد الأبراج ومحطات المحمول؛ مؤكداً الدور الهام للبريد المصري كمنفذ لتقديم الخدمات الحكومية الرقمية عبر فروع المنتشرة في أنحاء الجمهورية؛ وأنه يتم تنفيذ خطة لتطوير البريد من حيث الشكل وميكنة كافة الأعمال وتقديم حزم جديدة من الخدمات البريدية مثل خدمة وصلها لتحفيز التجارة الإلكترونية وتطبيق محمول "ياللا yalla"؛ منوهاً إلى حرص الوزارة على تقوية البنية التحتية المعلوماتية الدولية خاصة وأن أكثر من ٩٠٪ من البيانات القادمة من الشرق للغرب تمر عبر المياه الإقليمية والأراضي المصرية من خلال شبكة الكابلات الدولية.

^١ <http://www.fedcoc.org/c21000/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA--16--%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D8%AA-%D9%88%D8%A3%D9%83%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1%20%D8%B9%D9%85%D8%B1%D9%88%20%D8%B7%D9%84%D8%B9%D8%AA%20%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1.%D9%AA%20%D8%B9%D9%86%20%D8%B9%D8%A7%D9%85%202021%D8%9B%20%D9%85%D8%A4%D9%83%D8%AF%D8%A7>

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعداً؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استجاره تمويلاً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلاً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، وفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١٠:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملأ بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- اتحاد مستثمري المشروعات الصغيرة يقدم ٦ مقترحات لدعم قطاع الصناعة^{١١}.

- أعلن اتحاد مستثمري المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن عدة مقترحات جديدة لدعم مناخ الاستثمار الصناعي الصغير والمتوسط ومتناهي الصغر مشيراً إلى أن التحديات العالمية والمحلية التي يواجهها هذا القطاع تتزايد بصورة سريعة.
- وأشار المهندس علاء السقطي رئيس الاتحاد في إلى أنه يجب الاهتمام بقطاع الإنتاج الصناعي المتوسط والصغير لأنه من أهم القطاعات المؤثرة بشكل مباشر في مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة بالإضافة إلى أنه لا يتطلب تكنولوجيا معقدة وقادر على زيادة معدلات التشغيل.
- وأكد أن التحديات الموجودة حالياً خرجت من إطار تحديات التمويل الى تحديات ادارية وهيكلية وبيروقراطية شديدة تحتاج إلى إعادة نظر بشكل كامل، وأشار إلى أن المقترحات هي:

- ١) تقديم حل عاجل لمشكلات نقص مستلزمات الصناعة في السوق من خلال إنشاء هيئة شراء موحد للصناعة تختص باستيراد وتوفير احتياجات قطاع الصناعة الرسمي طبقاً لطلبات المصانع المسجلة على غرار الهيئة المصرية للشراء الموحد للإمداد والتموين الطبي والتي حققت انجازات غير مسبوقة في هذا القطاع، حيث أشار إلى تقديم حل عاجل لمشكلات نقص مستلزمات الصناعة في السوق من خلال إنشاء هيئة شراء موحد للصناعة تختص باستيراد وتوفير احتياجات قطاع الصناعة الرسمي طبقاً لطلبات المصانع المسجلة على غرار الهيئة المصرية للشراء الموحد للإمداد والتموين الطبي والتي حققت انجازات غير مسبوقة في هذا القطاع.

¹⁰ [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%84%D9%8A.aspx)

¹¹ <https://www.youm7.com/story/2022/7/18/%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%82%D8%AF%D9%85-6-%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9/5839710>

٢) عدم الاعتماد على مؤشرات تخصيص الوحدات والأراضي الصناعية كمؤشرات لتطور الصناعة في مصر وإنشاء مؤشر رسمي يعبر عن حجم إنتاج المصانع الفعلي في السوق وتصنيفه حسب القطاعات الإنتاجية والمدن الصناعية على مستوى الجمهورية مع تشجيع المصانع على تسجيل حجم انتاجها في هذا المؤشر كنوع من التسويق لمنتجاتهم وتشجيعهم على إجراء مزيد من التوسعات والنمو.

٣) استغلال تطوير البنية التحتية للقرى والمحافظات الأكثر فقرا في مصر ضمن مبادرة حياة كريمة وتخصيص الظهير الصحراوي المحيط بها لقطاع الصناعة بهدف زيادة معدلات التشغيل في تلك الاماكن البعيدة عن العاصمة.

٤) حل أزمة الأراضي الصناعية غير المرفقة بمرفق الكهرباء من خلال طرح مناقصات عالمية بحوافز استثمارية مجزية لشركات انتاج الطاقة المتجددة وشركات توزيع الكهرباء الخاصة لإنتاج الكهرباء وتوصيلها بالمصانع المتضررة طبقا لقانون الكهرباء الجديد، وأوضح أن دراسة تنفيذ هذا الاقتراح سيدخل قطاع الصناعة ضمن منظومة الاقتصاد الأخضر وسيوفر تكاليف باهظة على الدولة والمستثمر وسيوفر هذا الاقتراح ميزة تنافسية لقدرة المصانع على التصدير للأسواق الأوروبية إلى تتجه إلى استهلاك المنتجات التي لا يصدر عن عملية إنتاجها انبعاثات كربونية بسبب استهلاك الكهرباء التقليدية.

٥) حل أزمة غياب مرفق عن بعض المناطق الصناعية بنفس طريقة حل أزمة غياب مرفق الكهرباء من خلال طرح مناقصات عالمية لإنشاء محطات تحلية المياه وحفر الآبار بحوافز استثمارية مجزية وإنشاء شبكات مياه خاصة للمصانع.

٦) العمل على خفض تكاليف الحصول على الأراضي الصناعية وخدماتها ومراعاة تقييدها على مدد طويلة أو تأجيلها حتى عام واحد بعد التشغيل والإنتاج للإسراع من عملية إنشاء المصانع وزيادة الإنتاج.

• **«جهاز تنمية المشروعات» يفتح أبواب المشتريات الحكومية لمنتجات الشباب بأكثر من مليار جنيه في ٨ سنوات^{١٢}.**

■ أشار جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى أن تم تقديم مختلف أوجه الدعم المالي والفني لأصحاب المشروعات الصغيرة، حيث قام الجهاز خلال السنوات الثماني الماضية بمساعدة ما يزيد على ١٩ ألف صاحب مشروع في تسويق منتجاتهم من خلال التسجيل في سجل الموردين الخاص بمختلف الجهات والهيئات الحكومية، حيث شاركوا في مناقصات تزيد قيمتها عن مليار جنيه.

■ وحرص الجهاز بصدر قانون تنمية المشروعات ٢٠٢٠/١٥٢ على أن يتيح القانون الفرصة لأكبر عدد ممكن من أصحاب المشروعات للتوسع في تسويق منتجاتهم وخدماتهم للجهات الحكومية المختلفة حيث تم وفقا لقانون تنمية المشروعات الجديد تخصيص نسبة لا تقل عن (٢٠%) للتعاقد مع المشروعات المتوسطة ونسبة لا تقل عن (٢٠%) للتعاقد مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للهيئات الحكومية، وذلك لشراء منتجاتها أو تنفيذ الأعمال أو الخدمات أو مقاولات الأعمال اللازمة لتلك الجهات لمساعدتهم على التوسع في تسويق منتجاتهم.

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

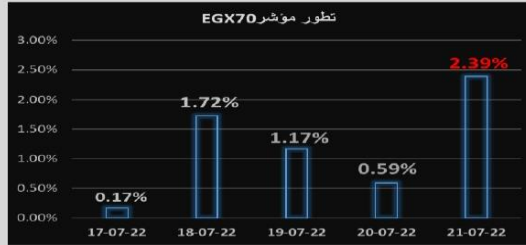
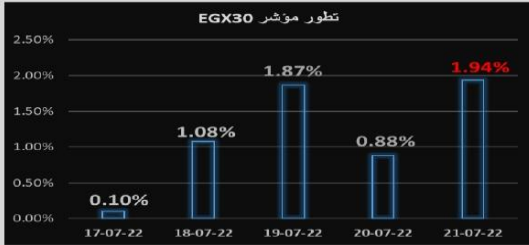
EGX The Egyptian Exchange
البورصة المصرية

البورصة المصرية: تطورات ومؤشرات



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

\$



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة 1,94% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 21 يوليو 2022، مقارنةً بانخفاض بنسبة 0,10% في بداية الأسبوع. وارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة 2,39% مقارنةً بانخفاض بنسبة 0,17% في بداية الأسبوع.



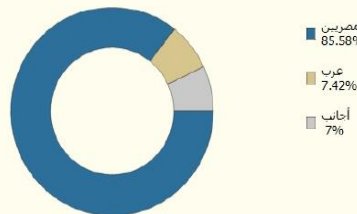
سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة 1,18% مقارنةً بانخفاض بنسبة 0,04% في بداية الأسبوع، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة 5,88%، مقارنةً بانخفاض بنسبة 1,48% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



المصريون مقابل الاجانب



رابعاً: انفوجراف

انفوجراف (١) يوضح تقرير هيئة قناة السويس والتي تشير إلى أن قناة السويس تحقق أعلى عائد في تاريخها خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١:

قناة السويس تحقق أعلى عائد في تاريخها خلال 2022/2021



زيادة في إيرادات قناة السويس
خلال 2022/2021 **20.7%**

5.8 مليارات دولار 7 مليارات دولار

زيادة في الحمولة الصافية للسفن
العابرة للقناة خلال 2022/2021 **10.9%**

19 ألف سفينة 22 ألف سفينة

زيادة في أعداد السفن العابرة
لقناة السويس خلال 2022/2021 **15.7%**

1.19 مليار طن 1.32 مليار طن



2021/2020
2022/2021



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: هيئة قناة السويس، يوليو 2022



انفوجراف (٢) يوضح تقرير منظمة الفاو والذي يشير إلى مصر الأولى إفريقياً في إنتاج السكر، وذلك بفضل اهتمام الحكومة والمستثمرين في وفرة الإنتاج الزراعي من بنجر السكر:

مصر الأولى إفريقياً في إنتاج السكر



جاءت مصر في المرتبة الأولى

بفضل اهتمام الحكومة والمستثمرين بالاستثمار في وفرة الإنتاج الزراعي من بنجر السكر.

وفرة الحبوب الخشنة والأعلاف في 2022 ساعدت في:

• زيادة إنتاج اللحوم
الحمراء في مصر.



• زيادة إنتاج الحليب في مصر
(مما ساهم في استقرار معدلات
إنتاج إفريقيا منه).

إنتاج اللحوم
الحمراء في مصر

2265
طن
2022

2234
طن
2021



مصر ضمن الدول
الـ 10 الأوائل المصدرة
للأسمدة الفسفورية
والنيتروجينية، عالمياً.

مصر الـ 3 عالمياً
في إنتاج أسماك
الكاروس والنديس.
(بين 2016 - 2022).

3.4%

زيادة في إنتاج
القمح في مصر
بين (2019-2022).



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: الفاو، يونيو 2022

